العرب
الجمعة 2020/05/08
السنة 42 العدد 11696

الجيش يقطع الطريق على مطالب مدنية الدولة في الجزائر

اتهامات العمالة والخيانة تطول المعارضين السياسيين

يعكس انتقاد المؤسسة العسكرية في الجزائر بشكل مباشر وغير مسبوق للمعارضين السياسيين ووصفهم بالخونة والعملاء ملامح المرحلة السياسية القادمة، في وقت تستعد فيه البلاد لوضع دستور جديد يراهن الجزائريون على تبنيه مطالبهم بالقطع مع النظام السابق وآليات حكمه التي كان فيها الجيش نواة صلبة.

صابر بليدي

الجزائر – شنت المؤسسة العسكرية الجزائرية هجوما قويا غير مسبوق، على الناشطين السياسيين المعارضين للسلطة، خلال تعليق حرره العقيد غجاتي في العدد الأخير من مجلة الجيش الصادر خلال هذا الشهر، وهو ما يوحي بأن قطيعة لا رجعة فيها بصدد التشكل بين العسكر كقوة صلبة في تركيبة النظام السياسي وبين المعارضة السياسية الراديكالية المنبثقة عن الحراك الشعبي.

ولم يتورع التعليق الذي حمل عنوان "الويل لخونة الوطن"، في توجيه تهم الخيانة والعمالة لأطراف لم يسمها باسمها لكنه لمح لها من خلال "الاشتغال في شبكات التواصل الاجتماعي انطلاقا من بعض العواصم الأوروبية"، في إشارة إلى ناشطين سياسيين معارضين خارج البلاد.

وذكرت مجلة الجيش (لسان حال المؤسسة العسكرية) التي باتت تحمل تصورات المؤسسة العسكرية للوضع السياسي القائم، منذ تنحي الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، في مطلع أبريل العام 2019، وبروز النخبة العسكرية بشكل لافت في الواجهة بقيادة القائد الراحل الجنرال أحمد قايد صالح، بأن "عندما نقول إن للجزائر أعداء يتربصون بها ويشككون في إنجازاتها وينتهزون الفرص للانقضاض عليها، ليس من باب المبالغة وإنما حقيقة ظاهرة للعيان لا ينكرها إلا الجاحد المتملق".

> تدخل الجيش الجزائري في ملامح الخارطة السياسية المستقبلية قد يفسح المجال أمام المزيد من تأزيم الأوضاع

ويبدو أن مطلب "الدولة المدنية" الذي يرافع لأجله الحراك الشعبي منذ أكثر من عام، قبل تعليق الاحتجاجات السياسية بسبب تفشي وباء كورونا في مارس الماضي، يشكل مصدر إزعاج حقيقي للنخب العسكرية في المؤسسة، الأمر الذي يجدد الصراع الأزلي في الجزائر بين السياسي والعسكري لإدارة شؤون الدولة.

ويعتبر مطلب "دولة مدنية وليست عسكرية"، المرفوع والمعبر عنه بقوة في الاحتجاجات السياسية التي عاشتها البلاد قبل شهر مارس الماضي، صلب القبضة الحديدية الدائرة بين السلطة الحاكمة وبين الشارع المنتفض، ويعبر عن بلوغ البلاد تحولا حساسا في مسارها السياسي، قد ينقلها إلى مرحلة جديدة في التاريخ، كما قد يبقيها تحت نفوذ العسكر.

وذكر التعليق الوارد في العدد الأخير من المجلة، "لم يتقبلوا شعار (جيش شعب خاوة خاوة)، فأسرعوا ينبحون ككلاب مسعورة (دولة مدنية لا عسكرية)، وشعارات أخرى طبخت في مخابر أعداء الوطن لا تعبر عن حراك الـ22 من فبراير، ولا عن أخلاق الشعب الجزائري وشهامته، أكثر من ذلك ترويج الإشاعات أصبح هوايتهم المفضلة، ينقلون أدق التفاصيل عما يجري في لقاءات واجتماعات القادة العسكريين وكأنهم حاضرون معهم، فأعلنوا عن توقيف إطارات وتعيين آخرين في مناصب عليا، بل أبلغوا عن مرض البعض وموت البعض الآخر".

وظهر منذ سنوات ناشطون معارضون في عدة عواصم أوروبية، يزعمون اطلاعهم الواسع على تفاصيل دقيقة داخل المؤسسات النافذة في الدولة، ويشيرون إلى ما يصفونه بـ"الرجال الشرفاء" الذين يزودونهم بالوضع داخل تلك المؤسسات، بما في ذلك ما يصفونه بـ"خلفيات ودلالات الصراع بين الأجنحة داخل النظام الحاكم"، وهو ما يكون قد أخرج قيادة الجيش عن صمتها والتعبير عن موقفها في التعليق الوارد في العدد الأخير من مجلتها.

ويذهب تلميح التعليق الذي أثار موجة من الانتقاد على شبكات التواصل الاجتماعي، إلى تضمين مفردات غير مسبوقة تنذر بقبضة حديدية بين قيادة المؤسسة العسكرية وبين ناشطين في المعارضة السياسية والحراك الشعبي، لاسيما وأنه أسس لقطيعة بين الطرفين قد تفسح المجال أمام تجاذبات سياسية في المستقبل فور الإعلان عن رفع تدابير الحظر الصحي. وذكر التعليق ذلك بالقول "شبكات التواصل الاجتماعي صارت مرتعا للكثير من الخونة وبعض الجهلة، يشوهون الحقائق ويختلقون الأكاذيب.. صفحات على فيسبوك، وفيديوهات على اليوتيوب، وانتهازيون متطفلون على النشاط الحقوقي.. أشباه الإعلاميين ومحترفو الكذب والتزييف، اللاهثون وراء الشهرة والمال ليسوا في الواقع إلا شرذمة مرتزقة".

تناغم يؤشر على ترتيبات

كما يلمح إلى شكل ومضمون الدولة التي تريد السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، ومن ورائه نخب عسكرية نافذة، تشييدها ابتداء من مسودة الدستور المعلن عنها الخميس، والتي تضمنت بعض المراجعات المفصلية، كإلغاء ما يعرف بـ"الثلث الرئاسي" في مجلس الأمة (الغرفة الأولى للبرلمان)، والتشريع بالأوامر الرئاسية في فترات العطل النيابية وغيرهما. لكن يبقى مصير المطالب الأساسية المرفوعة في الحراك الشعبي، والمنقلب عليها بداية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 12 من ديسمبر الماضي، مجهولا في ظل الحملة الواسعة التي تشنها السلطة ضد الناشطين السياسيين، حيث يجري يوميا توقيف أو حبس عدد منهم، في خطوة تستهدف إشاعة أجواء خوف لدى الشارع قبل أي عودة إلى الاحتجاجات السياسية بعد انتهاء جائحة كورونا.

ولا يزال العديد من الناشطين في السجن المؤقت أو بصدد قضاء العقوبة، بتهم تهديد الوحدة الوطنية والتحريض على التجمهر، على غرار الناشط السياسي المعارض كريم طابو، وسمير بلعربي، وعبدالوهاب فرساوي، ورشيد نكاز، والعشرات من الناشطين أوقفوا مؤخرا.

تونس تتجه لمنع السياحة الحزبية

تونس – صادقت لجنة النظام الداخلي بالبرلمان التونسي على مقترح تعديل للفصل 45 من النظام الداخلي ينص على فقدان النائب المستقيل من الحزب أو القائمة أو الائتلاف الانتخابي الذي ترشح تحت اسمه أو الكتلة التي انضمّ إليها لعضويته في المجلس أي فقدانه لصفته كنائب وتعويضه بمرشح آخر من نفس القائمة.

ويرى مراقبون أن هذه الخطوة، إن تم التصويت لصالحها في جلسة البرلمان العامة، من شأنها إحداث أكثر استقرار داخل البرلمان الذي يشكو منذ ثورة يناير 2011 من تنقل النواب بين الكتل البرلمانية، ما يؤثر على التوازنات السياسية داخله. ويندد عدد من الأحزاب السياسية منذ مدة بعدم وجود قانون يمنع تنقل نائب ترشح عن حزب معين لحزب آخر أو كتلة برلمانية أخرى، معتبرين ذلك خيانة لأصوات الناخبين وتحايلا على نتائج الانتخابات.

وأوضح رئيس اللجنة هيثم براهم في تصريح لوسائل إعلام محلية "إذا استقال نائب من الحزب أو القائمة أو الائتلاف الانتخابي الذي ترشح تحت اسمه أو الكتلة التي انضم إليها، فإنه يفقد آليا عضويته في مجلس نواب الشعب ويؤول سد الشغور في ذلك إلى الجهة التي استقال منها العضو".

ودعا النائب عن حركة أمل ياسين العياري الخميس في تدوينة على صفحته بالفيسبوك الناخبين التونسيين إلى الضغط على الأحزاب السياسية للتصويت لصالح مشروع القانون الذي سيعرض قريبا على الجلسة البرلمانية العامة.

وحذر العياري مما أسماه "الألاعيب السياسية" التي يمكن اتباعها لإسقاط مشروع القانون، مشيرا إلى أن "مشروع القانون خطوة مهمة لا بد أن يتبعها تنقيح في القانون الانتخابي".

وحسب متابعين، استثمر عدد من النواب في البرلمان التونسي السابق والذي سبقه حرية التنقل من حزب إلى آخر ومن كتلة برلمانية إلى أخرى لتحقيق منافع شخصية، خاصة خلال عمليات التصويت على منح الثقة للحكومات مثلا أو سحب الثقة منها.

وكانت إحصائيات برلمانية قد أشارت إلى أن عملية انتقال النواب بين الكتل خلال الدورات البرلمانية الأربع (البرلمان المنتهية ولايته) فاقت ثلث عدد النواب، إذ تنقّل 74 نائبا من إجمالي 217، من كتلة إلى أخرى، ومن بينهم نواب انتقلوا أربع مرات خلال أربع سنوات.

ويرى مراقبون أنّ ظاهرة السياحة الحزبية ساهمت في اضطراب المشهد السياسي في تونس ما بعد ثورة 14 يناير، وجعلته هشا، تسوده متغيرات من أهمها انعدام الثوابت والمقاربات الكبرى لدى غالبية الأحزاب التي حركتها مصالح ضيقة وطموحات الحكم دون برامج أو مشاريع.

ياسين العياري

مشروع قانون منع السياحة الحزبية خطوة مهمة

أسامة الخليفي

تنقل نائب من حزب إلى آخر تحيل على إرادة الناخبين

وكان حزب قلب تونس قد تقدم بهذه المبادرة التشريعية لمنع السياحة الحزبية بعد أن شهد استقالة 9 نواب مؤخرا، ما أثر على ثقل الحزب داخل البرلمان، حيث تدحرجت كتلة الحزب التي كانت الثانية انتخابيا بعد كتلة حركة النهضة بـ38 نائبا إلى 29 نائبا فقط.

واعتبر رئيس الكتلة البرلمانية لحزب قلب تونس أسامة الخليفي في تصريح لوسائل إعلام محلية أن أهم الوعود الانتخابية لحزب قلب تونس تتمثل في منع السياحة البرلمانية والحزبية التي يعتبرها الحزب تحيلا على إرادة الناخبين وتزويرا لنتائج الانتخابات وإرادة الشعب، خاصة أن الانتخابات تتم على القائمات وليس على الأفراد مما يستوجب حتى في حالة نشوب خلاف بين النائب وحزبه واستقالة النائب فإنه يترك عضويته في البرلمان لحزبه.

نحو تثبيت التوازنات

ارتباك موقف إيطاليا من الأزمة الليبية يحبط حكومة الوفاق

طرابلس – تشعر حكومة الوفاق بخيبة أمل بسبب ارتباك الموقف الإيطالي من الحرب في ليبيا حيث كانت تعول على دعم روما التي كانت حتى وقت غير بعيد أحد أبرز حلفائها، في التصدي لسيطرة الجيش على العاصمة طرابلس.

وقال نائب رئيس المجلس الرئاسي أحمد معيتيق في مقابلة مع جريدة "لا ريبوبليكا" الإيطالية إن "إيطاليا اتخذت خطوات خاطئة كثيرة خلال الـ24 شهرا الماضية".

وتحدث نائب رئيس المجلس الرئاسي عن حرب العاصمة طرابلس، قائلا "في لحظة الحاجة اقتربت حكومات أخرى إلينا وساعدتنا"، في إشارة إلى الدعم التركي للميليشيات في طرابلس.

وتابع "نحن نتحدث عن اللحظات الصعبة التي مررنا بها، عندما فهمت العديد من الدول أننا كنا في لحظة حرجة للغاية. لم يكن هناك دعم سياسي من إيطاليا التي لم تهتم بالرهان"، مضيفا "في نوفمبر 2019، أدى هجوم خليفة حفتر إلى انهيار طرابلس تقريبا، وفي تلك اللحظات بالذات، فتح القادة السياسيون الإيطاليون حوارا معه".

وكانت إيطاليا أحد أبرز الداعمين لحكومة الوفاق التي دخلت طرابلس في أبريل 2016 على متن فرقاطة إيطالية في خطوة عكست رهانا إيطاليًا كبيرا على تلك الحكومة لرعاية مصالحها في ليبيا.

وأرسلت روما مستشفى عسكريا ميدانيا إلى مدينة مصراتة لعلاج جرحى عملية البنيان المرصوص التي أطلقت لتحرير سرت من تنظيم داعش سنة 2016، لكن عدم مغادرة البعثة الإيطالية للقاعدة العسكرية مصراتة التي اتخذتها مقرا لها منذ وصولها أثار شكوكا بلعبها دورا عسكريا لصالح الإسلاميين.

ورافقت تلك الخطوة اتهامات لإيطاليا بالانحياز للإسلاميين وهو ما عبر عنه القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر في أكثر من مرة.

ومنذ أن بدأ الجيش في توسيع مناطق سيطرته واقترابه من السيطرة على العاصمة طرابلس بدأت روما تعديل موقفها وإن كان بحسب كثير من المراقبين الأقرب إلى حكومة الوفاق.

ويعود سبب انحياز إيطاليا للمجلس الرئاسي لخوفها على مصالحها الاقتصادية أساسا حيث تقع 5 من أصل 6 من مشاريعها في أقصى الغرب الليبي الذي تسيطر عليه حكومة الوفاق. ورغم أن إيطاليا لم تسحب قواتها من المستشفى العسكري الذي أنشأته في مدينة مصراتة منذ 2016 والذي يقول كثيرون إنه غطاء إنساني لدور إيطالي عسكري في ليبيا، إلا أن عدم تحركها لإنقاذ حكومة الوفاق وأذرعها العسكرية يعكس وجود محاولة للبقاء على الحياد تحسبا لتغير في موازين القوى قد يحدث في أي لحظة.

ودعمت روما حكومة الوفاق بقوة عند دخولها طرابلس في نهاية مارس 2019، لكن تقدم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي بات يسيطر على الأغلبية الساحقة للحقول النفطية والموانئ النفطية وإقليمي برقة وفزان إضافة إلى عدد من المدن في المنطقة الغربية دفع روما إلى مراجعة مواقفها وبدأت منذ نحو سنة محاولات للعب دور الوساطة ما يحتم عليها التزام الحياد.

وحاولت إيطاليا خلال الفترة الماضية إصلاح علاقتها بالمشير خليفة حفتر حيث تردد عدد من المسؤولين الإيطاليين، ومن بينهم رئيس الحكومة جوزيبي كونتي على معقله في منطقة الرجمة بمدينة بنغازي شرق ليبيا.

أحمد معيتيق

في لحظة الحاجة اقتربت حكومات أخرى إلينا وساعدتنا

وانعكس ذلك بوضوح عندما أصرت روما على ضرورة حضور حفتر إلى المؤتمر الذي عقدته بشأن الأزمة الليبية في مدينة باليرمو في نوفمبر 2018.

وأمام رفضه الحضور مع وجوه وشخصيات محسوبة على تيار الإسلام السياسي، اضطرت روما إلى عقد ندوة أمنية على هامش المؤتمر استبعدت منها الإسلاميين وحلفاءهم الإقليميين كتركيا وقطر.

الميليشيات تستجدي دعما إيطاليا

الحكومة المغربية ترجئ النظر في مشروع قانون «مكمم للأفواه»

الرباط – دفعت ضغوط سياسية وحقوقية الحكومة المغربية إلى تأجيل بحث مشروع قانون مثير للجدل لتقنين التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي وصفه معارضوه بأنه مكمم للأفواه في زمن جائحة كورونا.

وأثار مشروع تقنين استعمال شبكات التواصل الاجتماعي، الذي اشتهر بقانون "تكميم الأفواه"، جدلا شديدا في المجتمع المغربي وأعرب نشطاء وحقوقيون وسياسيون من خلال وسائل التواصل عن رفضهم له ووصفوه بأنه كمامة لتقييد حرية الرأي والتعبير.

وقال معارضو مشروع القانون إنه يضيق على الحريات خاصة في ما يتعلق بحرية التعبير والنشر وما يهم الصحافة الإلكترونية واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

وسرّبت وثيقة أولية لما يبدو أنه مشروع قانون يحمل رقم 2022 وانتشرت على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي متضمنة عقوبات السجن والغرامة المالية لكل من "قام عمدا عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بالدعوة إلى مقاطعة بعض المنتجات أو البضائع أو الخدمات أو القيام بالتحريض علانية على ذلك".

وكانت العقوبة غرامة تتراوح بين 5000 درهم و50 ألف درهم (بين نحو 504 و5044 دولارا) والسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

وتضمن المشروع كذلك مدة السجن نفسها وغرامة من 2000 درهم إلى 20 ألف درهم لكل "من روج محتوى إلكترونيا يتضمن خبرا زائفا من شأنه التشكيك في جودة وسلامة بعض المنتوجات والبضائع وتقديمها على أنها تشكل تهديدا وخطرا على الصحة العامة والأمن البيئي".

وقالت خديجة الرياضي الناشطة الحقوقية والرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهي جمعية مستقلة "الحكومة حاولت استغلال الظرفية التي انشغل فيها الجميع بمشاكل الجائحة، وما ترتب على إجراءات مواجهتها من مشاكل عويصة، لتمرير ذلك المشروع في غفلة من الناس، خاصة أن أي تحرك يصعب تنظيمه للاحتجاج على هذا القانون في الشارع".

ووصفت الرياضي المشروع بأنه كارثي قائلة إنه "يجهز على النزر القليل من فضاءات النقاش والتعبير الحر المتبقية بإثقاله الفضاء الرقمي بالأحكام الزجرية المبالغ فيها ضد أفعال تدخل ضمن حرية التعبير".